



حول السياسات الاقتصادية التجميعية

د. مصطفى بابكر



حول السياسات الإقتصادية التجميعية

المقدمة:

■ تستند صياغة السياسات الإقتصادية التجميعية إلى إطار الحسابات القومية الذي يوفر خاصية الإتساق على المستوى التجميعي. وتستند الحسابات القومية بدورها على مفاهيم الإنتاج والدخل والإنفاق وهي مفاهيم متداخلة وذلك حسب متطلبات إستيفاء قيود الميزانية بواسطة القطاعات.



■ يتطلب إستيفاء قيد الميزانية بواسطة كل قطاع أن يتساوى الدخل من الإنتاج زائدا صافي التحويلات مع إجمالي الإنفاق زائدا الإدخار وأن يتساوى الإدخار زائدا الإقتراض مع تراكم رأس المال العيني وتراكم الأصول النقدية.



■ مهما يكن من أمر تفاصيل نمذجة الإقتصاديات يؤدي إستيفاء قيود الموازنة بواسطة مختلف القطاعات التي تكون الإقتصاد إلى المعادلة التعريفية التالية:

$$A = C + I = Y + Z - X$$



■ حيث A هي الإمتصاص الداخلي ويساوي الإستهلاك والإستثمار و
 Y هي الناتج المحلي الإجمالي، و Z هي الإستيراد و X هي
التصدير.



■ وتوضح هذه المعادلة التعريفية أن السلع والخدمات التي يتم إمتصاصها داخل الإقتصاد ، A ، تتوفر أما من الإنتاج المحلي ، Y ، أو من القطاع الخارجي .



■ توضيح العلاقة بين الإنتاج المحلي وميزان الموارد الأجنبية والإمتصاص المحلي يمكن إعادة كتابة المعادلة التعريفية (6) على النحو التالي:

$$X - Z = Y - A$$



← إذا كان ميزان الموارد (X-Z) فيما يتعلق بالقطاع الخارجي سالباً فإن ذلك يعني أن الأمتصاص المحلي يفوق الإنتاج المحلي بمعنى أن ما تم إستيراده لأغراض الإستهلاك والإدخار يفوق ما تم تصديره.

← إذا تدهورت المقدرة على الإستيراد بطريقة مفاجئة (لتغير شروط التبادل التجاري الخارجي على سبيل المثال)، فإن ذلك يعنى أن هذه الصدمة الخارجية لا بد من إمتصاصها بواسطة الإقتصاد المحلي ($Y-A$) بمعنى أنه لا بد من إن ينخفض الإمتصاص المحلي، A ، أو يزداد الانتاج المحلي، Y .



■ إذا قدر أن الإمتصاص المحلي يفوق الإنتاج المحلي عادة ما يتطلب ذلك صياغة سياسات من شأنها إعادة التوازن للإقتصاد. تشمل السياسات على نوعين:

← سياسات جانب الطلب.

← سياسات جانب العرض.

■ سياسات جانب الطلب: وعادة ما تشمل على سياسات نقدية ومالية من شأنها خفض الطلب على السلع والخدمات بواسطة القطاعين العام والخاص وذلك لإستعادة التوازن بين العرض والطلب في الإقتصاد.

■ سياسات جانب العرض: وتشتمل هذه على سياسات تهدف إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، بإفترض ثبات الطلب الإجمالي عند مستوى معين، وتنقسم إلى السياسات التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة أو السياسات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد:

◀ وفي وجود تشوهات ملحوظة تسبب في أن تختلف الأسعار السائدة عن التكاليف الحدية للإنتاج (بسبب وجود حالة غير كاملة من التنافسية في أسواق السلع، أو بسبب السياسات كالتحكم في الأسعار والضرائب والدعم والقيود التحكيمية في التجارة) تهدف السياسات إلى إزالة هذا التشوهات بمعنى "تصحيح الأسعار".



← تركز السياسات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية على تلك التي تركز على الفجوة بين الإدخار والإستثمار وعلى نوعية رأس المال، وتشتمل على السياسات المالية التي من شأنها تحسين موقف الميزانية العامة (الإدخار الحكومي)، وترشيد أولويات الإستثمار الحكومي، وتشجيع الإدخار الخاص.



■ السياسات المشتركة لجانبي العرض والطلب: وتعتبر سياسة سعر الصرف أهم هذه السياسات وقد أفرز تطبيق هذه السياسة كثير من الجدل والذي تمحور حول:

- ← ماذا يعني التخفيض الإسمي للعملة بالنسبة للميزان التجاري؟
- ← كيف يؤثر التخفيض الإسمي للعملة على النشاط الإقتصادي المحلي؟
- ← هل يترتب على التخفيض الإسمي للعملة تخفيض حقيقي لها؟

■ هنالك العديد من التفاعلات التي من خلالها يمكن للتدخلات المعتمدة على سعرِ الصرفِ من التأثير على الاقتصادي ليستعيد توازنه، خصوصا من جانب ميزان المدفوعات، هذا وقد وجد أن هذه التفاعلات تتقابل مع ثلاثة طرق لتحليل ميزان المدفوعات هي:

← طريقة المرونات .

← طريقة الإمتصاص .

← الطريقة النقدية .



■ طريقة المرونات: تركز هذه الطريقة على تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات. من شأن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية زيادة الأسعار المحلية للواردات وخفض السعر الأجنبي للصادرات. وعليه:

- ← إذا إتسم الطلب على الواردات بمرونة سعرية مرتفعة، فإن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى إنخفاض الواردات؛
- ← إذا إتسم الطب الخارجي على الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، فإن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة الصادرات؛
- ← ويؤدي ذلك كله إلى تحسن ميزان مدفوعات الأول.



■ تعتمد النتيجة النهائية على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات ويمكن إثبات أنه إذا كان مجموع مروونات الطلب على الواردات والصادرات يفوق الواحد الصحيح فإن تخفيض سعر صرف العملة سيؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات.

■ طريقة الإمتصاص: يؤخذ على طريقة المرونات أنه بتركيزها على الطلب على الصادرات والواردات فإنها تغض الطرف عما يحدث في الإقتصاد المحلي من جراء خفض سعر الصرف. كما يلاحظ من المعادلة التعريفية $(X-Z = Y-A)$ أن التحسن في ميزان المدفوعات يعني في جانب الإقتصاد المحلي إنخفاضاً في الإمتصاص، A ، أو زيادة في الإنتاج المحلي، Y ، أو الإثنين معاً. وأدى هذا إلى تطوير طريقة الإمتصاص.



■ تفرق هذه الطريقة بين وقع تخفيض سعر صرف العملة على نوعين من السلع والخدمات: تلك القابلة للتبادل التجاري وتلك غير القابلة للتبادل التجاري. وتحت هذا التحليل يحتل مفهوم "التحول" أهمية مركزية:



← فالتخفيض الإسمي لسعر الصرف يهدف إلى تحول في نمط الطلب المحلي من الطلب على السلع القابلة للتجارة وإلى السلع غير القابلة للتجارة.

← والتخفيض الإسمي لسعر الصرف يهدف إلى تحول في نمط الإنتاج المحلي من السلع غير القابلة للتجارة إلى السلع القابلة للتجارة.

← وزيادة تنافسية الإقتصاد عالمياً تتطلب إرتفاع الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة مقابل السلع غير القابلة للتجارة.



■ و"التحول" على أساس هذا التحليل يعتمد على سلسلة من العلاقات التبادلية المبرجة بين الأسعار والأجور والتي تعتمد بدورها على حصيلة تفاعلات عدد من القيود الإقتصادية والسياسية والمؤسسية.



■ الطريقة النقدية: ليصبح فعالاً ينبغي أن يترتب على التخفيض الإسمي لسعر الصرف تخفيضاً حقيقياً بمعنى أن تكون معدلات تخفيض سعر الصرف أكبر من المعدلات المتوقعة لزيادة الأسعار. إلا أن هذه النتيجة تعتمد على خصائص الإقتصاد تحت الدراسة. ولتناول مثل هذه الخصائص تم تطوير الطريقة النقدية لتأخذ في الإعتبار دور الكتلة النقدية في مجريات التضخم وفي تحليل ميزان المدفوعات.



السياسات الاقتصادية التجميعية والنمو

د. مصطفى بابكر



السياسات الاقتصادية التجميعية والنمو

- تعتمد محاولات تفسير النمو الإقتصادي طويل المدى على تطبيق منهجية تقدير نماذج للانحدار يكون فيها متوسط معدل نمو دخل الفرد هو المتغير المعتمد بينما تشمل المتغيرات المفسرة على عوامل للسياسات الاقتصادية وعوامل هيكلية.
- تستند المنهجية على نتائج نظرية "النمو الجواني" التي تم تطويرها منذ بداية الثمانينات.



■ أخذت مدرسة " النمو الجواني " في الاعتبار أن "التطوير التقني" في المجتمع يتم إنتاجه بواسطة قطاع متخصص يقوم بالاستثمار في هذا المجال (قطاع البحث والتطوير) وأن نتائج "التطوير التقني" يتم استخدامها في العملية الإنتاجية على مستوى الاقتصاد بطريقة تختلف عن استخدام بقية عوامل الإنتاج (كالعمالة ورأس المال والأرض) وبقية السلع الوسيطة.

■ يكمن الاختلاف في طبيعة " نتائج التطور التقني " كعامل للإنتاج التي تجعل من الصعوبة بمكان التحكم في استخدام ومنع الآخرين من الاستفادة من نتائج هذا التطور، مثلها في ذلك مثل السلع ذات النفع العام.

■ ترتب على أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار تطورا كبيرا في نمذجة الاقتصاديات غير التنافسية ونمذجة النمو الاقتصادي في حالات تمتع تقنيات الإنتاج بخاصية العوائد المتزايدة للحجم المترتبة على الإنتاج الجواني للتقدم التقني.



■ في إطار مدرسة النمو النيوكلاسيكي، التي كان فيها التقدم التقني يأتي من مصادر خارج نطاق النموذج، كانت السياسات الاقتصادية (كالضرائب على رأس المال) تؤثر على معدل النمو مرحليا يعود بعدها الاقتصاد لينمو بمعدل النمو طويل المدى الذي تحدده عوامل خارجه عن نطاق تحكم صانعي السياسات (كمعدل نمو السكان ومعدل التقدم التقني الخارجي).



- إدعت مدرسة " النمو الجواني " منذ بداياتها، أن من شأن السياسات التأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى بطريقة دائمة.
- على أساس هذا المقترح أفرزت مدرسة النمو الجواني العديد من النتائج التطبيقية التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير على مثل هذا النمو وذلك بتقدير نموذج من الشكل التالي:



معدل نمو دخل الفرد: ثابت تقدير + (متجه لمعاملات التقدير) (متجه المتغيرات
المفسرة)

حيث يضم متجه المتغيرات المفسرة مجموعات عريضة تشتمل على "الظروف
الإبتدائية"، و "عوامل السياسات"، و "عوامل المؤسسات" و "عوامل
البيئة".



■ وعادة ما يتم التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية تضم كل الأقطار التي تتوفر لها المعلومات على مدى زمني طويل يمكن من تعريف معدل النمو كمتوسط لحقبة زمنية لكل قطر.



بعض النتائج:

■ لخص إيسترلي (1994) بعض النتائج التطبيقية التي ظهرت في عدد خاص من مجلة إقتصاديات النقود في ديسمبر 1993 حيث لاحظ أن زيادة معدل نمو دخل الفرد بنقطة مئوية واحدة ترتبط بكل واحدة من السياسات التالية:



- ← زيادة متوسط سنوات الدراسة لقوة العمل بنحو 1.2 سنة من خلال التوسع في التعليم الإبتدائي والثانوي.
- ← تخفيض نصيب البنك المركزي في إجمالي الإئتمان بجوالي 28 نقطة مئوية.
- ← إزدياد الإستثمار الحكومي في قطاع النقل والإتصالات بجوالي 1.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- ← تخفيض معدل التضخم بجوالي 28 نقطة مئوية.
- ← تخفيض العجز في الموازنة العامة بجوالي 4.3 نقطة مئوية.
- ← توحيد أسعار الصرف الذي من شأنه القضاء على علاوة سعر صرف السوق الأسود بجوالي 36 نقطة مئوية.



■ لاحظ إستراتيجي أنه يمكن إستخدام مزيج من هذه السياسات لتحقيق هدف زيادة معدل نمو دخل الفرد عند تعرض القطر لصدمة خارجية. وبالطبع فإن ذلك يعتمد على إستقرار معاملات تقدير عوامل السياسات.



ملاحظات منهجية:

- أدت عملية إختيار المتغيرات المفسرة إلى إثارة التساؤل حول استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات. هذا وقد قام ساليا-مارتن (1997)، بتقدير مليوني معادلة نمو ليستوثق من استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات والتي بلغ عددها 62 متغيرا.

■ في كل التقديرات احتفظ ساليا - مارتن بثلاثة متغيرات مفسرة لوحظ أن كل الدراسات قد استخدمتها، وكلها متغيرات تعكس الظروف الابتدائية، وهي:

← دخل الفرد الحقيقي لعام 1960

← وتوقع الحياة في عام 1960

← معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 1960

■ من بين التسعة والخمسين متغيرا المتبقية وجد أن 22 متغيرا فقط
تتسم بدلالة إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعنى
أن معاملات تقديرها تتسم بالاستقرار ويمكن تصنيف هذه على
مجموعات على النحو التالي:



← العوامل الإقليمية: تشمل متغيرات الدمية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة) ومتغير المسافة من خط الاستواء (بمعامل تقدير موجب).

← العوامل السياسية: تشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة) ومتغيرات عدد الثورات والانقلابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).



← العوامل الدينية: تشمل نسبة السكان التي تعتنق كل من الكنفوشية والبودية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة) وكل من البروتستانية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).

← عوامل السياسات الاقتصادية: وتشمل متغيرات المغالاة في سعر الصرف الحقيقي والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).



← عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي: وتشمل نسبة الصادرات الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب) ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة).

- هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية غير القابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي.
- يلاحظ ساليا - مارتن غياب عدد من المتغيرات التي عادة ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى واختلاف حظوظ الدول في ذلك وتشمل هذه على كل:



- ← المتغيرات المتعلقة بالاتفاق الحكومي بما في ذلك الأنفاق الاستثماري.
- ← كل المتغيرات التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخم وتذبذبة
- ← كل المتغيرات التي تعني بقياس حجم الاقتصاد كالمساحة وحجم القوة العاملة وكل المتغيرات التي تعني بالتوجه الخارجي للاقتصاد كالقيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق الأسود.



■ أقت هذه النتائج ظلال من الشك حول الدور الذي تلعبه السياسات الإقتصادية التجميعية في حفز النمو طويل المدى. إلا أن ساليا – مارتن فضل إيجاد عذر لعدم إستقرار معاملات هذه المتغيرات في طريقة إدخالها في معادلات التقدير حيث درجت الأدبيات على صياغتها في شكل دوال تربيعية.



الاتجاهات الزمنية في النمو الاقتصادي:

- في ورقة شيقة أعاد بريثيث (2000) النظر في سجل النمو في الدول النامية مقارنة بسجل النمو في الدول المتقدمة وذلك من خلال استنطاق المعلومات في أشكالها الهندسية كرسومات بيانية للوغاريتم دخل الفرد والزمن.



■ أوضحت إلية هذه الاشكال ان سجل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1960-1992 قد كان في شكل التل وهي خاصية النمو الأسي المستقر. ولاحظ ان هذه الخاصية لا تنطبق على سجل النمو في الدول النامية.



- استند بريتشيت في دراسته على معلومات سمرز وهستون (1991) حيث تم قياس متوسط دخل الفرد على أساس المكافئ الشرائي لعام 1985 وهي سلسلة زمنية تمتد من عام 1960 إلى 1992 .
- تم توصيف المعلومات من خلال احصائيات متوسط النمو السنوي، ومعاملات استقرار النمو و معاملات التفاوت والتذبذب .



← قسمت الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات فرعية 1960-1973 و 1973-1982 و 1982-1992. ولاغراض دراسة ظاهرة عدم استقرار النمو تم تقدير دالة اتجاه لوغاريتم متوسط دخل الفرد كدالة في الزمن واستخدام سنة الإنكسار في الاتجاه لحساب متوسط معدل النمو للفترة السابقة لسنة الإنكسار وللفترة اللاحقة ومقارنتهما.



■ إشملت النتائج على ما يلي:

← أن معدلات النمو للدول المتقدمة قد كانت أعلى من تلك للدول النامية بطريقة ملحوظة (متوسط معدل نمو للدول المتقدمة لكل الفترة بلغ 2.9% لسنة مقارنة بمعدل 1.64% للدول النامية) وأن الفرق في متوسط الدخل فيما بين المجموعتين يزداد بطريقة مطلقة حيث زادت نسبة الدخل الوسيط من 5 لواحد إلى 7 لواحد .



← أن الفترة الزمنية منذ بداية الثمانينات قد كانت فترة ممعنة في السؤ
بالنسبة لمعظم الدول النامية (باستثناء الصين والهند) حيث
إزادات فجوة النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة
1982-1992 وبلغ معدل النمو الوسيط للدول المتقدمة حوالي
2.1% في السنة مقارنة بمعدل وسيط سالب 0.13% للدول
النامية.

← كذلك إتسم النمو في الدول النامية بعدم الاستقرار حيث بلغ الانحراف المعياري لهذه الدول حوالي 2.1% مقارنة بنقطة مئوية واحدة للدول المتقدمة.

← كذلك اتسم النمو في كل البلدان بظاهرة الانتقال حيث سجلت الفترة 1973-1982 انخفاضا في معدلات نمو البلدان النامية.

← في الجانب الاخر سجلت الدول المتقدمة انخفاضا في معدل النمو فيما بين الفترتين الاوليتين.

← أظهرت معدلات النمو اختلافات كبيرة مع الزمن في القطر الواحد .
ففي الدول النامية كان متوسط الانتقال المطلق حوالي 3.4 نقاط
مئوية وشهدت 55 قطرا ناميا من بين 111 قطرا انخفاضا أو
ارتفاعا في معدل النمو فاق 3 نقاط مئوية خلال الفترة.

← أنه يصعب وصف تطور متوسط دخل الفرد في الدول النامية بواسطة
دالة إنتاج أسية واحدة، وذلك على عكس سلوك متوسط دخل
الفرد في الدول المتقدمة.

← ففي عينة الدول المتقدمة وجد أن معامل التحديد الوسيط قد بلغ 0.95 بانحراف معياري بلغ 0.03 مقارنة بمعامل تحديد وسيط لعينة الدول النامية بلغ 0.67 بانحراف معياري بلغ 0.32 مما يعني أن معامل التحديد للدول النامية يتراوح بين صفر وواحد .

← هذا وقد وجد أن في 40 في المائة من الاقطار النامية بلغ معامل التحديد لمعادلة الاتجاه أقل من 0.5 مما يعني أن الانتقال والتذبذب هي السمات الغالبة للسلسلة الزمنية لتطور متوسط دخل الفرد .



← توضح مختلف مؤشرات قياس التقلب أن الدول النامية قد عانت من هذه الظاهرة بقدر أكبر مما عانت منه الدول المتقدمة. هذا وقد بلغ الانحراف المعياري للإختلاف من الاتجاه في الدول النامية ضعف مثيلة في الدول المتقدمة كما بلغ وسيط الخطأ التنبؤي للدول النامية ضعف مثيلة في الدول المتقدمة.

■ هدف بريثيت (2000) من دراسته إلى استنباط مضامين أنماط النمو هذه للدراسات التطبيقية التي حاولت فهم محدودات النمو، خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات، عن طريق تقدير نماذج لتحليل الانحدار التي تجمع بين المشاهدات المقطعية والسلاسل الزمنية (بمعنى استخدام طريقة اللوحة).



■ هذا وقد أوضح أن هنالك العديد من الصعوبات المنهجية التي تواجه مثل هذه الطريقة تشتمل على تدني القوة التفسيرية للنماذج التي يتم تقديرها، وأخطاء القياس، والتحيز الجواني، وعدم ملائمة تحديد العلاقة المقدرة لتأخذ في الاعتبار الجوانب الديناميكية في عملية النمو الاقتصادي.



■ يخلص بريتشيت (2000: 274) إلى القول بأن "قانون النمو في الدول النامية يتمثل في "أن من شأن أي شيء أن يحدث"، وعادة ما يحدث. ومن ثم فإن الحديث عن معدلات النمو، في ظل ظاهرة عدم استقرار النمو، تصبح لا معني لها.



الوضع في الدول العربية

مؤشرات النمو والاستثمار

حدا الأدنى الاستثمار الداخلي		حدا الأعلى الاستثمار الداخلي		نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)		
2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	
44	27	24	29	0.9	-1.8	2.4	0.8	الجزائر
35	37	17	20	-	1.5	-	4.4	البحرين
17	16	24	29	3.1	3.3	5.1	5.7	بوركينا فاسو
-6	1	20	32	0.9	-2.7	3.9	1.0	الكاميرون
37	4	11	18	-1.4	-	1.7	-	كندا
-7	-64	18	18	-1.3	24.1	0.0	26.5	كوت ديفوار
-	-	-	-	-	-	-	-	ليبيريا
16	5	29	20	1.6	-4.1	5.2	-1.8	موريتانيا
18	19	24	25	-0.8	1.9	0.9	4.0	المغرب
-	35	-	13	-	4.2	-	7.5	نيجيريا
-	-	-	-	-	-	4.3	2.7	قطر
40	30	16	20	1.8	3.9	4.5	8.6	السعودية
15	-	15	18	6.4	-2.3	8.3	-0.4	السودان
24	17	20	15	0.0	4.1	2.5	7.6	سوريا
24	25	27	28	3.5	5.4	4.7	8.0	تونس
-	45	-	20	-	8.7	5.0	17.5	الولايات المتحدة
28	9	18	13	2.4	-	5.1	-	اليمن
30	23	20	25	2.2	3.7	4.1	7.3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
20	21	20	24	2.3	1.0	4.2	3.3	الدول ذات الدخل المنخفض
-	24	-	24	2.6	1.0	3.9	2.7	العالم
-	-	-	34	-	-	8.3	9.0	ماليزيا
-	-	-	24	-	-	7.2	9.3	تركيا

المصدر: World Bank, GDF & WDI Database.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

سنة	مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		مؤشرات الاستقرار		المتغير
	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	
35	20	63	75.26	8.96	2.5	-	17	2	20	-4	0	17	34	19.8	البنك
-	-	-	0.38	0.38	5.9	1.0	18	24	5	6	-1	1	15	-	البنك
29	8	22	3.47	1.55	3.8	7.0	-1	1	4	10	3	17	12	8.6	مصر
36	11	20	0.71	0.66	4.8	2.2	1	-6	2	7	1	16	16	-	البنك
-	-	-	0.31	0.29	3.0	-	39	21	-11	7	2	10	1.8	-	البنك
-	-	-	1507.50	695.09	6.9	23.1	-13	-55	23	32	0	-	18	-	البنك
-	-	-	0.51	0.28	4.0	1.5	-	-	-	-	-	-	30	-	البنك
37	25	30	238.92	80.61	-	5.0	2	-1	-3	4	3	7	21	-	البنك
40	26	22	10.63	8.24	8.0	0.5	2	-1	1	4	2	7	23	15.8	البنك
-	7	12	0.38	0.38	2.4	1.4	17	10	2	-3	-1	-	-	-	البنك
-	-	-	3.64	3.64	-	3.5	33	4	-1	-2	2	3	2.7	-	البنك
-	-	-	3.75	3.75	-	-	9	-4	-4	6	-1	2	-	-	البنك
-	3	7	257.12	0.45	-	-	-4	-3	1	5	16	65	18.7	-	البنك
-	5	22	11.23	11.23	5.0	5.0	6	13	6	-1	0	19	20	-	البنك
42	20	24	1.37	0.88	-	-	-4	-4	3	10	3	7	15.6	-	البنك
-	-	-	3.67	3.67	-	-	18	24	3	6	1	-	-	-	البنك
33	4	6	161.72	-	-	-	13	8	-10	11	11	-	30	-	البنك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البنك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5	-	-	-	-	البنك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	-	-	-	-	البنك
49	-	-	-	-	-	-	-	-2	-	2	2	3	3.7	-	البنك
41	-	-	-	-	-	-	-5	-2	11	3	55	60	10.6	-	البنك

المصدر: World Bank, GDF & WDI Database.